تاريخ الاستلام: 2016/11/23- تاريخ التحكيم: 2017 /03/14 -تاريخ النشر2017/06/02

الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر

مقاربة سوسيو–اقتصادية

د.خشمون محمد (جامعة باتنة–1)

د.قريد سمـــير (جامعة قالمة)

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

ملخص:

تهدف هذه الورقة بالدرجة الأولى إلى توضيح دور الاستثمار في رأس المال البشري،كآلية مهمة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مقاربة سوسيو–اقتصادية، حيث يرى الكثير من المحللين من علمي الاجتماع والاقتصاد، أن أزمة الاقلاع الاقتصادي في الجزائر هي في الأساس أزمة إنسان، بكل ما يحمله من علم وثقافة وسلوك، قبل أن تكون أزمة وسائل مادية ورأسمال اقتصادي.

وقد قد وجدنا أن الدفعة القوية للاقتصاد الجزائري وانطلاقه الفعلي في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم المنافسة العالمية، يعتمد بالدرجة الأولى على التطوير والاستثمار الحقيقي في رأسمال البشري، من خلال الاهتمام بالتعليم الجيد الذي يواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، وكذلك من خلال التحول من الاقتصاد الكلاسكي إلى اقتصاد المعرفة، وأيضا عبر تدعيم القدرات الذاتية للأفراد والبحث عن طاقاتهم الكامنة من خلال تنشيط عمليات التنمية البشرية.

Résumé:

Cette article vise principalement à clarifier le rôle de l'investissement dans le capital humain, en tant que mécanisme important pour réaliser le décollage économique en Algérie, à travers une approche Socio-économique, Parce que beaucoup des analystes sociologues et économistes, voient que la crise du décollage économique en L'Algérie est essentiellement une crise de l'être humain, avant d'être une crise des moyens et de capital économique.

Il a été constaté que la forte pousse de l'économie algérienne et le lift-off réelle dans le domaine de l'auto-suffisance, et puis dans la concurrence mondiale, dépendent principalement sur le développement et l'investissement pratique dans le capital humain, à travers l'enseignement moderne, Le développement humain, et l'Économie du savoir

مقدمة:

إن القراءة الأولية للعديد من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت بالتحليل موضوع التحول الاقتصادي وواقع التنمية في الجزائر، تبين لنا في معظمها أن إشكالية الأزمة في المجتمع الجزائري هي أزمة إنسان قبل أن تكون أزمة اقتصادية، وحينما نقول أزمة إنسان، فإننا نعني بذلك غياب الاستثمار في الانسان كرأسمال بشري وفاعل اجتماعي، الأمر الذي ترتب عنه تدهور في الممارسة اليومية، وتراجع في الالتزامات المواطنية، أضحى معها الفرد الجزائري غير قادر على الفعالية والمشاركة، فاقدا الثقة في مؤسسات الدولة، بفعل التراكمات التي حصلت نتيجة التجارب التي عاناها.

فالمنطق الريعي التوزيعي الذي اعتمده نموذج التنمية القائم على التصنيع، والمرتكز على الدولة كفاعل مركزي، أنتج نوع من العلاقات الزبونية الارتباطية ما بين المواطن والدولة التي تتحكم فيها عملية إعادة توزيع مداخيل البترول على شكل سلع وامتيازات توزع مجانا، وبالتالي عملت السلطة على توظيف سياسي للعنصر الاقتصادي، الهدف منه تعزيز مكانة الدولة في تصور الأفراد، وإخماد أي معارضة شعبية مع تعزيز العلاقة الارتباطية بالمؤسسات الرسمية ما دام أن مختلف مطالب الأفراد يمكن تحقيقها عن طريق الريع، كل هذا يؤدي لا محالة إلى نتيجة أساسية هي المحافظة على استمرارية السلطة السياسية، وفق ديناميكية العلاقات الزبونية.

يبدو أن هذه السياسة خلقت جملة من التناقضات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث بات واضحا أن تغييب الإنسان الجزائري، انجرت عنه عدة انعكاسات جعلته يعيش جملة من الإستلابات والإحباطات، انعكست سلبا في سلوكه الاجتماعي وفعله اليومي.

إن هذه الأفعال تؤكد أن عهد الأحادية في إدارة الشأن العام قد ولى، لذا فالمعادلات الجديدة التي تؤطر الفعل التنموي الجزائري، تشدد على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تحفيز الإرادات الحرة لدى المواطنين، كمسؤولين فاعلين لوضع التصورات واقتراح سبل التنفيذ عبر مشاركة حقيقية.

ضمن هذا السياق، سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء حول موضوع الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي من خلال التطرق إلى مفهوم رأس المال البشري، ثم التعرض إلى نقد الفعل التنموي الجزائري والذي يتمظهر أساسا- في تقديرنا- من خلال تغييب الإنسان الجزائري في استراتيجيات التنمية بعد الاستقلال، لنخلص في الأخير إلى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، لأن هذا الأخير هو الضامن لتنمية بشرية حقيقية وبالتالي دائمة.

أولا- في مفهوم رأس المال البشري:

تأسس مفهوم رأس المال البشري في أعمال الاقتصاديين الأمريكيين، "**ثيودر شولتز**" **Theodore Schults** (1961)، و"**غاري بيكر**" **Gary Beck** (1975)، وتتمحور أبحاثهما حول مردودية الاستثمار في التعليم والتكوين، حيث جرب الاقتصاديون بداية حصر تكلفة الاستثمار في التكوين، حيث توافق بطريقة مبسطة مجموع تكاليف التعليم أو التكوين وتكلفة الفرصة المربوطة بهذا النشاط، كما أن الأرباح المنتظرة من هذا الاستثمار تتمثل في زيادة الأجور وقيمة الفرد في سوق العمل، بالإضافة إلى أن الرأس المال البشري للأفراد يزداد بإثراء معارفهم وقدراتهم، مما يسمح لهم بشغل مناصب أعلى أجورا، وهذا ما يسمح بإعطاء تثمين ملموس لنسب مردودية التعليم. (محبوب،م.2010: 5)

ولتقديم تجربة تطبيقية على أهمية رأس المال البشري قام "**آبراموفيتز**" **Abramovitz** بدراسة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، والعشرين، فوجد أن التقدم التكنولوجي متحيزا بشدة في اتجاه استخدام رأس المال المادي. أما في القرن العشرين فإن هذا التحيز تحول إلى اتجاه استخدام رأس المال غير الملموس(رأس المال البشري والمعرفة) مما ساهم بشكل كبير في نمو الانتاجية، كما أن مكافآت كل من رأس المال والعمل في ذلك القرن، وإن كانت تشمل عناصر من العوائد تعود إلى رأس المال غير الملموس، فإن عوائد التعليم والتدريب تشكل جزءا كبيرا من مكاسب العمل والأداء، في حين أن عوائد المعرفة المكتسبة عن طريق البحث والتطوير تشكل أجزاء كبيرة من العوائد على رأس المال. (مصيطفى، ع .2009: 24-25)

وهكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت علماء الاجتماع والاقتصاد إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى

مناسب من التطور العلمي التقني والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري (المؤهل) هو المحرك الأول لهذه العملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي. (بوالشرش،ن .2012: 30)

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 فقد عرف رأس المال البشري بأنه: "كل ما يزيد من إنتاجية العمال من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها عبر التعليم والخبرة العملية". (تقرير التنمية الإنسانية العربية.2003: 90)

والواضح أن هذا التعريف يؤكد على أهمية الاستثمار في الكفاءات والمهارات التي يكتسبها الأفراد العاملين من خلال التعليم والخبرة التي تمكن من تنمية وتطوير أدائهم المؤسسي.

كما يعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وبالتالي تزيد من المنافع والفوائد الناجمة من عمله. (أليفي،م .2009: 295)،والملاحظ أن الاستثمار في رأس المال البشري يعنى بجانبين أساسيين في التنمية البشرية:

-الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

-الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، وذلك إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الانتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية. (نافز،أ.دون سنة: 5)

بهذا المعنى فإن الاستثمار في رأس المال البشري يجب أن يأخذ بعدا شموليا، ليشمل جوانب أخرى غير اقتصادية، والتي تتمثل في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي يتطلب إنماؤها تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، والتنمية البشرية في مجال الصحة والتعليم والتكوين لدى جميع أفراد المجتمع بشكل متوازن.

وبالتالي فإن تنمية رأس المال البشري هي عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة لإمكاناتها المتعددة ولمواهبها العقلية والجسدية، لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية. (نافز،أ.دون سنة: 5-6)

وبالمجمل فإن مفهوم رأس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد والمجالات، يتصف بعلاقات تشابكية مع كثير من المفاهيم الاقتصادية الهامة مثل رأس المال الاجتماعي، ورأس المال المعرفي والتنمية البشرية ونظرياتها، إلا أنه يختلف معها في كونه يركز بشكل أساسي على العنصر البشري والإنسان نفسه باعتباره أحد المكونات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي في ظل شيوع مظاهر العولمة، وتزايد حدة المنافسة بين الدول والشركات متعددة الجنسيات، وبذلك يتعاظم دور العلم والمعرفة والابداع والابتكار البشري في تحديد القدرة التنافسية الاقتصادية في الدول. (الغرباوي،ش.2015: 45-46)

في ضوء ما تقدم، يمكن أن نعرف رأس المال البشري إجرائيا بأنه: "مجموع المهارات والخبرات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد طوال مراحل التعليم ومختلف فترات التكوين التي يتلقاها، والخبرات التي يكتسبها حيث تمكنه من تفعيل وتحسين أدائه في المجتمع ويكون رأس مال البشري في فكر الأفراد من خلال المعارف والمهارات والكفاءات التي يمكن استثمارها لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية".

ثانيا- الاستثمار في الانسان البعد الغائب في استراتيجيات التنمية بالجزائر:

ما دام الاقتصاد هو قبل كل شيء قم ومفهوم مجتمع ورؤية بدونها تستحيل التنمية، إذا لا يمكن للفكرة القائلة أن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية، إذ يتضح أكثر فأكثر، أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب

الاقتصادية، ومن ثم يتعين علينا أن نعرف ما هي القيم الثقافية التي أنتجتها السياسة التنموية في الجزائر، حيث تبدو هذه القيم في أساسها متعلقة بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الأوسع. (دليمي،ع. 2006: 161-162)

فبعد الاستقلال تم الشروع في تأسيس ما اصطلاح بتسميته نموذج الدولة الجزائرية المستقلة، انطلاقا من أسس تختلف عن تلك التي كانت موجودة أثناء الفترة الاستعمارية، بحجة أنها ذات مرجعية أوروبية، فعمدت الجماعة السياسية إلى فرض آليات للسلطة السياسية، تستمد مشروعيتها من منابع الشرعية التاريخية، وتبني قواعد استمراريتها على مناهج العلاقة الزبونية والخطاب الشعبوي والأسلوب الريعي في توزيع الثروات.

وبحكم هذه الشرعية التاريخية، وجهت السلطة السياسية باتجاه توسيع قاعدتها الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية على ثلاث أصعدة:

– **الأول**: تبني اختيار النظام الاشتراكي بصفته "اختيار الشعب" بعد إفلاس نموذج "التسيير الذاتي" واستجابة لتحقيق نوع من السياسة المساواتية بين مختلف شرائح المجتمع التي خرجت منهكة من حرب التحرير، وتعويضها عن أعوام الحرمان والبؤس عن طريق توزيع نسبة من الريع البترولي.

– **الثاني**: توسيع القاعدة الجماهيرية عن طريق توظيف الوسائل التعبوية (الحزب والمنظمات الجماهيرية) في مجال السياسة، وعن طريق إشراك أفراد المجتمع في العمليات الانتخابية في إطار دمقرطة اجتماعية في ظل أحادية ممركزة.

– **الثالث**: تبني مشروع الدفاع عن المصالح الوطنية والثروات عن طريق تأميم المحروقات في جو حملات صحافية تندد بالإمبريالية وتمويل المشروعات الاقتصادية لامتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة دون مراعاة للكفاءة والمردودية. (بوخريسة،ب.2010: 144)

وخلال الفترة الممتدة من1967 إلى 1978، نجد أن حوالي 220 مليار دج قد استثمرت، بلغت حصة الصناعة والمحروقات فيها 60 بالمائة مقابل أقل من 10 بالمائة بالنسبة للفلاحة، ومعنى ذلك إقامة قواعد للصناعة الثقيلة من طرف مجموعة من التكنوقراطيين بيدهم زمام الأمور، مستندين في ذلك إلى نقابات عمالية استهوتها عناصر المشاركة في التسيير، وكذا إلى نقابات طلابية معبأة حول الثورة الزراعية، وإلى طبقة متوسطة في طور التكوين. (الكنز،ع.1990: 74)

وفقا لهذه المقاربة أعطت السلطة الأولوية للقطاع الصناعي، وهذه الأولوية تستند إلى تصور إرادي لاستدراك التأخر وتقصير دورة التنمية بأن تطبق في القطاع العام الجزائري في نهاية القرن العشرين الأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية في أوروبا وأمكنة أخرى خلال القرن التاسع عشر. (براهيمي،ع.2001: 142)

إن تطبيق هذا التصور للتنمية على الجزائر، يبرز المقاربة الخاطئة لصناع القرار السياسي، ويكشف جملة من الاختلالات البنيوية يمكن تلخيصها في مايلي:

– تطبيق سياسة تصنيع غير ملائمة، تقوم على تقليد الغرب، وهذا التقليد الناجم عن الافتقار إلى الثقافة الاقتصادية والسوسيولوجية، حيث يتجلى في استعادة نظريات أو مذاهب لا تتناسب مع وضع الجزائر، وفي اللجوء إلى ممارسات صناعية لا تأخذ بالحسبان ظروف البلد الفعلية وتهمل الاستخدام السليم للموارد البشرية والمادية المتوفرة.

– إهمال موارد الجزائر البشرية الهائلة، زد على ذلك أن احتقار العامل البشري ساهم في كبح روح المبادرة والابداع والخلق، وأفضى إلى إبعاد إطارات شريفة وذات كفاءة عن المسؤولية وتهميشها.

– القناعة بأن نقل التقنية والتقدم يمكن شراؤهما.

– النقص الكبير في تقدير ظاهرة عولمة الاقتصاد، وأثرها في الاقتصادات المتخلفة. (براهيمي،ع.2001: 143-144)

هكذا بات واضحا أن قضية إنشاء المصانع هي الترجمة العملية لمشروع التنمية وكأن التنمية هي فعل اقتصادي فحسب أما شروط التنمية في المجالات الاجتماعية والثقافية فلم تلق الاهتمام اللازم بها.

في السياق ذاته يؤكد "**علي سموك**" أن التجربة التنموية الجزائرية أفضت إلى انعدام تصور شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية والاعتقاد بأن الاقتصاد وحده بإمكانه تعويض النقص الثقافي، كما أن توخي هذه الاستراتيجية كان الهدف منه تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة، وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على تنفيذ هذه الاستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية. (سموك، ع.2006: 205)

يبدو أن هذا المنهج الاقتصادي جاء نتيجة فراغ من حيث طبيعة علاقة تفاعل المجتمع بالفضاء السياسي، بحيث لم يكن هناك تحضير مسبق للأفراد، واستعداد ثقافي لتقبل هذا المنهج، الأمر الذي خلق حاجزا أمام المجتمع للتأقلم مع إفرازات تلك المرحلة التي تميزت بالطابع المركزي والبيروقراطية المفرطة، والذي يعني في تصور الفاعلين الاجتماعيين نوع من الوساطة الغير مرغوب بها بين المواطن والسلطة.

ابتداءً من عام 1985، بدأت أسعار النفط في الانخفاض، الأمر الذي جعل الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية المرتفعة باستمرار، من جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة، لدرجة أنه بُدئ التفكير جديا في تسريح العمال، كل هذا في ظل أيديولوجية استهلاكية نشطة. (الرياشي، س.1990: 258)

في الوقت نفسه، جددت أغلبية السكان رباطها مع أهوال الفقر والاستبعاد الاجتماعي ففي سنة 1986، ألغيت 50000 فرصة عمل، وسنة 1987، أحصي نحو 1.5 مليون بدون عمل (أي 9% من السكان الناشطين)، وسنة 1990 تخطى عدد العاطلين عن العمل حاجز المليونين، في آخر عهد الشاذلي، كان هناك أكثر من 4 ملايين شخص بدون مداخيل و10 ملايين من ذوي الموارد الضعيفة، بعبارة أخرى، هناك 14 مليون شخص، أي أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان يعانون من آثار الإفقار المطلق، كما أن الفئات الوسطى رأت انحلال ظروفها الاقتصادية طيلة فترة الثمانينات. (بوكراع،ل.2003: 93)

لقد بينت أزمة النفط في منتصف الثمانينات خطأ التوجه التنموي المبني على الريع البترولي، والمؤطر بعقلية بيروقراطية لا مجال فيها للمشاركة، ومن ثم تبدو الحالة الجزائرية متخلفة، مقارنة بالتجارب الرائدة في عديد بلدان العالم بسبب تغييب الإنسان (المواطن) الجزائري كفاعل يملك القدرة على تغيير بيئته وفق حاجاته الحقيقية.

يظهر أن النموذج التنموي القائم على ثلاث قواعد (رأس المال، المواد الخام، والقوى العاملة) وهي مجتمعة تشكل قوام الإنتاج، هذا النموذج أصبح متجاوزا عند الدول التي انتقلت إلى ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع المعرفة، فالمواد الخام بما فيها النفط ستعوضها الموارد البشرية المكونة والمعتمدة على المعرفة، أما رأس المال فأصبح أمرا ثانويا لأن كبرى المشاريع أصبحت تتطور بسرعة لاعتمادها على المعلومات أكثر من اعتمادها على أموال باهضة. (دليمي،ع.2006: 162)

يمكن القول أن الريع النفطي أنتج مواطنة مادية مفرغة من بُعدها النفسي، بخاصة مع التقائها بمادية العولمة والنموذج الاستهلاكي الغربي المفرط في البذخ والرفاهية، إذ لا تغدو العلاقة بين المواطن ودولته علاقة روحية مبنية على الاحترام والتضحية بقدر ما تغدو علاقة مادية تتأثر بما تقدمه الدولة من هبات ومساعدات مالية مصدرها العائدات النفطية وهي سمة حاضرة في علاقة المواطنة الجزائرية. (مباركية،م. 2013: 203)

ثالثا– الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر:

لقد نظرت نماذج النمو الاقتصادي الجديدة إلى رأس المال البشري باعتباره العنصر الحاسم في عملية التنمية، وأرجعت إليه الفضل الأكبر في معظم النجاحات التي تحققت في عدد من دول العالم، ومنها ما يعرف الآن بالنمور الأسيوية، ومع انتشار النماذج الجديدة للنمو وشيوع أفكار

مثل التنمية البشرية (Human Development) ومجتمع المعرفة (Knowledge Society) والاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based Economy)، والتي أبرزت جميعها الدور الهام الذي يلعبه العنصر البشري المؤهل في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات المختلفة، أصبح من المتفق عليه أن نجاح أو فشل جهود التنمية في بلد ما هو ما يمتلكه من ثروة بشرية، وعقول وكفاءات قادرة على قيادة عجلة التقدم. (العربي،أ.2007: 52)

وبناء على نماذج النمو الاقتصادي الجديدة التي اعتمدت على كتابات "**بول رومر**" (Paul Romer) **وروبرت لوكاس** Robert (Lucas) فإن الاستثمار في رأس المال بمعناه البشري الأوسع، وما ينتج عنه من أفكار ومعارف وتكنولوجيات متقدمة ومتجددة لها وفورات خارجية، يتميز على عكس الحال بالنسبة إلى الاستثمار في رأس المال المادي بتزايد الغلة وليس تناقصها، ومن هذا المنطلق يصبح تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة بشكل متواصل أمرا متوقعا، شريطة أن تتواصل عملية الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك حتى يتم تفادي الآثار السلبية المتوقعة لتناقص الغلة بالنسبة إلى الاستثمار في رأس المال المادي. (العربي،أ.2007: 52-53)

يمكن القول أن تفعيل الاستثمار في رأس المال البشري، كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الحالة الجزائرية يتطلب العمل على ما يلي:

1- الاستثمار في التعليم:

مع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، رجحت كفة المكونات غير الملموسة على غيرها في أنشطة الانتاج فتضاعفت أهمية التعليم والتدريب في توفير شروط المنافسة، سواء بين المؤسسات أو بين الدول، فترك هذا التحول آثارا عميقة في معدلات النمو، بل على النظرية الاقتصادية نفسها، وعلى ضوء ذلك صار تفسير التفاوت في نمو الناتج المحلي للفرد مرتبطا بتحسن الانتاجية العامة للاقتصاد، وبالفورات الخارجية الناتجة عن المعرفة، أكثر من ارتباطه بزيادة عوامل الانتاج التقليدية. (فضل الله،ع.2014: 43)

ففكرة الاستثمار في التعليم ليست أمرا جديدا، ولكن تحليل التعليم تحليلا اقتصاديا، على اعتبار أنه مشروع استثماري أمر حديث نسبيا، لهذا تغيرت النظرة، وبدأ الاقتصاديون ينظرون إلى التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري لأسباب عدة منها:

- التعليم يزيد من دخل الأفراد وأرباحهم ويقدم للمجتمع عوائد إنتاجية كبيرة تعود بالفائدة على الفرد نفسه، وبالتالي على المجتمع.
- التعليم يزيد من مقدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناتجة عن النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد، ازدادت قدراته على التكيف مع الظروف والأعمال الجديدة وأمكنه الانتقال من عمل إلى آخر دون خوف أو تردد.
- التعليم يعتبر عاملا أساسيا من عوامل النمو الاقتصادي فوق أثره في ذلك أثر رأس المال المادي، ويلعب دورا أساسيا في إعداد القوى المؤهلة الازمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الكيلاني،أ.2008: 438)

ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل، لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه الفرد من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، بل إن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار. (الزلزلة،ي.2011: 25)

ورغم ان ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر في تطور مستمر، حيث تضاعفت بحوالي 07 مرات منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، كما تضاعف نصيب الطالب من حصة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع منذ سنة 2000 من 90.007د.ج إلى 212.014 د.ج سنة 2014، إلا أن الاهتمام بالإنفاق دون النظر إلى احتياجات المجتمع من التخصصات الفنية الأخرى أدى إلى زيادة أعداد الخريجين من ذوي المؤهلات عن الحد المطلوب وارتفاع معدلات البطالة، ولذلك لعدم وجود توازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث يلاحظ وجود فائض

في تخصصات وعجز في بعضها الآخر، حيث توجد فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الشباب من التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباته. (قريبي،ن.2015: 153)

وبالتالي عجز قطاع التعليم العالي في الجزائر عن ضمان توزيع عادل للحراك الاجتماعي والمهني، وللخيرات والثروات المادية والرمزية، وللمهام والمسؤوليات، ولحظوظ الاندماج المهني والثقافي والسياسي والاجتماعي العام بالنسبة لمنتوجاتها ومخرجاتها من الرأسمال البشري المتمثل أساسا في الشباب المؤهل، مما يفترض أن يكون رافدا للتنمية البشرية والسياسية والاجتماعية الشاملة التي يعتبر المواطن/الإنسان أساس بنائها وضمان تواصلها واستدامتها. (بن حفيظ،ع.2005: 31)

وبالمجمل فإن عدم الاتساق بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، يكشف عن جملة من الاختلالات التي تعوق تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يتجلى بوضوح في عدم قدرة النظام التعليمي على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك لابد من تنمية الاستثمار في التعليم بجميع مراحله، ولن يتأتى ذلك- في تقديرنا- إلا من خلال مايلي:

- نشر الوعي حول أهمية التعليم، وأهمية توافر قوى عاملة مؤهلة ومدربة، وذلك من خلال أجهزة الإعلام، وعقد ندوات في المدارس والثانويات والجامعات حول هذا الموضوع.
- تأصيل فكرة تعاون المؤسسات والمصانع الخاصة مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي لتعليم وتدريب الطلبة.
- وجوب نشر البحث التعاقدي بين الجامعات والجهات الراغبة في البحث، وذلك لترويج وتسويق قدرات الجامعيين العلمة والتكنولوجية.
- وجوب مساهمة القطاع العام والخاص في دعم الأبحاث العلمية عن طريق وجود مراكز بحوث، وتطوير حقيقي لكل مؤسسة إنتاج أو شركة.
- ضرورة وجود مرونة في تقنين وتقييم الوظائف الحكومية بما يتناسب مع خطط التنمية، وأولويات القطاعات من حيث مساهمتها في التنمية الاجتماعية.
- ضرورة توفير جهة تقوم بإعداد البيانات المتعلقة بالتعليم بكافة فروعه وأنشطته بجميع أنحاء الوطن، وتعمل على تنظيم الحصول على المعلومات، وذلك لتوفير الجهد والوقت للباحثين في هذا المجال. (بن العارية،ح.2012:92-93)

2- التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

ظهر اصطلاح الاقتصاد المرتكز على المعرفة (Knowledge-based Economy) وتنامى الاهتمام به بعد أن دور المعرفة والتقانة أمرا لا يستهان به في مجمل العمليات الاقتصادية السائدة في الألفية الجديدة، فظهر اصطلاح رأس المال المعرفي (Knowledge Capital) كمؤشر إضافي على دخول المتغير الجديد إلى ساحة المفاهيم الاقتصادية، لذا بدأت قطاعات خدمات المعرفة، مثل التعليم، والاتصال، والمعلومات، بالنمو السريع، بحيث أصبح أكثر من 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في معظم اقتصادات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. (الرزو،ح.2013: 48)

ارتكز النهج الذي اعتمده البنك الدولي في تحديد معالم الاطار العام لقياس مؤشرات الانتقال نحو اقتصاد سليم للمعرفة إلى أربعة أركان أساسية تتمثل في:

- **الركن الأول:** منظومة اقتصادية ومؤسساتية رصينة قادرة على بعث جميع الوسائل المتاحة للاستخدام الأمثل للموارد المعرفية المتاحة، والمتجددة، مع ترسيخ جذور العمل المؤسساتي السليم.
- **الركن الثاني:** موارد بشرية عارفة تتمتع بمستوى علمي رصين، ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على إنشاء الموارد المعرفية ونشرها في ما بينها، وتحسين توظيفها على أرض الواقع.

– **الركن الثالث:** بنية تحتية معلوماتية واتصالية تتسم بمرونة وقدرات مميزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال، ومعالجة الموارد المعلوماتية، ونشرها داخل المجتمع الشبكاتي المحلي.

– **الركن الرابع:** وجود منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات، ومراكز البحث والتطوير، والجامعات، والجهات الاستشارية، قادرة على المساهمة في الحصيلة العولمية المتنامية، كما تمتلك المعرفة الكافية لاستيعاب عناصر المعرفة الجديدة، وتوجيه فاعليتها بحيث تلبي الحاجات القائمة في بيئة المجتمع من خلال استحداث تقنيات وآليات جديدة. (الرزو،ح.2008: 90)

وبالمقارنة مع اقتصادات الدول المتقدمة، يصنف الاقتصاد الجزائري في خانة الاقتصادات الأكثر تخلفا، لاسيما في مجال الاستفادة من التقانة وإنتاجها وتوطينها.

كما يشير مؤشر انخفاض الانتاجية إلى أن المجتمع الجزائري لم يبلغ المستوى المأمول في توطين التكنولوجيا المستوردة مجسدة في سلع، وهذا طبيعي في ظل غياب سياسات وطنية للعلم والتكنولوجيا تؤد إلى قيام نظام وطني فعال للابتكار، حيث تساعد التكنولوجيا أيضا في توسيع خيارات الناس الاقتصادية وفي حل مشاكلهم الاجتماعية. (سموك،ع.2006: 164)

ويمكن رد أسباب فشل إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري للاعتبارات السوسيولوجية التالية:

1- الانفصام بين الفكر والواقع.

2- هيمنة الأطروحات الفكرية التي تنطلق من رؤية لا تاريخية لأبعاد الزمان والمكان وتبدل المراحل.

3- تفسيرات مغلقة لنصوص نظرية تسمو على الواقع.

4- البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حائل دون إنتاج المعرفة، وهذه الأخيرة كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

5- نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة وبالتالي يغلق المجال لإنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي.

6- إن طبيعة البحوث والدراسات على قلتها، فهي لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية. (سموك،ع.2006: 163-164)

يمكن القول أن التحول من اقتصاد الريع إلى اقتصاد المعرفة يتطلب ردم الفجوة القائمة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية ولن يتأتى ذلك إلا "بإعطاء أهمية أكبر للرأسمال الفكري كونه أصبح دعامة تطور المؤسسات الاقتصادية ونماءها ونجاحها فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الأفراد، زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد أن تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل "**مايكروسوفت**" جزء صغير جدا من تمويل السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري". (سالمي،ج. 2005: 95)

3– تحقيق التنمية البشرية:

يستند مفهوم التنمية البشرية، من الناحية النظرية على مساهمات الاقتصادي الهندي "**أمارتيا سن**"، والذي طور مفهوم" الاستحقاقات" كمعيار لقياس رفاهية البشر عوضاً عن المقاربة التقليدية التي تعرف الرفاهية على أساس المنفعة ويقصد بالاستحقاقات تلك الحقوق الجوهرية التي ينبغي أن يتمتع بها البشر، وتشتمل بمفهومها الواسع، على الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفر الفرص للإنتاج والابداع، وتوفر الفرص لتحقيق الذات واحترامها، وتوفر الفرص للعيش حياة طويلة وصحية، وتوفر الفرص للحصول على مختلف أنواع المعرف وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". (علي،ع.2001: 2)

بهذا المعنى، فلا تنتهي التنمية البشرية عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو باحترام الذات الإنسانية، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ونظرا لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجها إنسانيا للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية. (الإدريسي،م.2006: 21)

لقد شكل تحقيق التنمية البشرية، أحد أهم أهداف برامج التنمية التي باشرتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث نمت الاعتمادات المالية المخصصة للقضاء على الفقر البشري وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، بشكل مطرد من برنامج تنموي إلى آخر لتبلغ في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، 9386.6 مليار دينار جزائري أي 40% من غلاف البرنامج، غير أن النتائج المحققة على صعيد التنمية البشرية لم تكن بحجم الجهود المبذولة. (بعاطل،ع.2014: 17)

ورغم الطفرة المالية التي عرفتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما صاحبها من ارتفاع احتياطي الصرف، إلا أن معدلات التنمية في الجزائر لم تعرف أي تغير نوعي فلا تزال مؤشرات الفقر والبطالة في ارتفاع مستمر، وقد خلصت الدراسات إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون بـ **9.5%** بعد ما كان في حدود **8%** سنة **2009**، كما كشفت أيضا أن **45%** من الأفراد يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر، وتعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر، في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الريع البترولي، (قويد،ق. 2014: 18-20)

وفي ظل غياب الحكم الراشد وانتشار الفساد، تبدو الهوة شاسعة بين التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية التي تمثل أحد دعائم ثقافة المواطنة.

وبالمجمل فإن تحقيق التنمية البشرية المنشودة في الجزائر يتطلب تحقيق المتطلبات التالية:

- تطبيق سياسة متكاملة للحد من الفقر ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطن الجزائري.
- ترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة.
- تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتدريب.
- تعزيز السياسات الوطنية والاقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري.
- تعزيز الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، وتفعيل الحريات السياسية والمدنية والمشاركة الاجتماعية للمواطنين في التنمية الاقتصادية. (الوافي،ا. 2015: 13-14)

خاتمة:

ظهر جليا من خلال هذه المقاربة السوسيو-اقتصادية التي عالجت موضوع واقع الاقتصاد الجزائري، والمحاولات الحكومية العديدة لتنميته ودفعه نحو الأمام، أن الدولة الجزائرية أهملت كثيرا الاستثمار في رأسمال البشري، حيث كانت كل مجهوداتها مركزة على توفير الوسائل المادية وانجاز المشروعات الاقتصادية الكبرى فحسب، وكان هذا الاهمال حسب ما يرى الكثير من المحللين والمراقبين سواء الاجتماعيين أو الاقتصاديين من بين أهم أسباب فشل هذه المحاولات وبقاء الاقتصاد الجزائري في حالة دائمة من الركود والتخلف، بالمقارنة مع اقتصادات الدول المتطورة، خاصة تلك التي خرجت حديثا من حالة التخلف، باعتمادها على التكوين والتطوير العلمي والتكنولوجي للموارد البشرية خاصة منها المرتبطة بالاقتصاد.

وهذا بالضبط ما ينبغي على صناع القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر إدراكه جيدا والعمل على تداركه في الخطط التنموية المستقبلية، خاصة وأن أغلب الدول كانت متخلفة وخرجت من دائرة التخلف حديثا لم تخرج بالاعتماد على الوسائل المادية فقط بقد ما استثمرت في الانسان وراهنت على قدراته وحاولت الاستفادة من كل مميزاته من خلال التنمية البشرية وتطوير التعليم وجعله يواكب متطلبات السوق العالمية الحديثة وتحويل نمط اقتصادها الكلاسيكي الذي أصبح يبدو متخلفا وقديما في العالم المعاصر إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة في كل عملياته وتعاملاته ووسائله في تحقيق أهدافه.

وأخيرا، يمكن القول أن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح ضرورة لاغنى عنها أمام الجهات القائمة على العمليات التنموية في الجزائر، لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها نحو الأمام للحاق بالركب الاقتصادي للدول المتقدمة.

المراجع:

1- أليفي، محمد وفرعون أمحمد. (14-15 أفريل 2009) .الاستثمار في الرأسمال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر.

2- الإدريسي، مصطفى بن محمد الحسن وعصام بن يحي الفيلالي.(2006). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول: سلسلة إصدارات مجتمع المعرفة (الإصدار 11) .السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

3- الرزو، حسن مظفر.(2013،جويلية). سمات اقتصاد المعرفة في العراق وبلاد الشام: محاولة لصياغة استراتيجية عربية.، مجلة المستقبل العربي.(العدد412). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- الرزو، حسن مظفر.(2008،فيفري). سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، وانعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية. مجلة المستقبل العربي.(العدد348). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5- الرياشي، سليمان وآخرون.(1990). الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .(ط2).بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6- الزلزلة، يوسف.(31 مارس 2011). مفهوم الاستثمار في التعليم العالي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني حول الاستثمار في التعليم العالي، المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت.

7- العربي، أشرف.(2007، صيف). رأس المال البشري في مصر: المفهوم- القياس- الوضع النسبي. مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد 39)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

8- الغرباوي، شادي جمال.(2015). أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين. رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، غير منشورة.

9- الكنز، علي.(1990). 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي. الجزائر: دار بوشان للنشر.

10- الكيلاني، أنمار ومزنة العازمي.(2008). دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 2005/2004 . مجلة دراسات العلوم التربوية. المجلد 35، (العدد 02)، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.

11- الوافي، الطيب.(2015، أكتوبر). محاولة لرسم معالم تنمية بشرية في الجزائر على خطى التجربة الماليزية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية. المجلد01 (العدد 01) بماليزيا: المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات.

12- براهيمي، عبد الحميد.(2001). في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13- بعاطل، عياش ونوي سميحة.(2014)، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر" 2001-2014، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01.

14- بن العارية، حسين.(2012،مارس). دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة المستقبل العربي .(العدد397). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

15- بن حفيظ، عبد الوهاب (وآخرون). (2005). التربية والمواطنة في العالم العربي. تونس: منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

16- بوالشرش، نور الدين.(2011-2012). إشكالية التحول من مفهوم اليد العاملة إلى الرأسمال البشري في المؤسسة العمومية الجزائرية. أطروحة الدكتوراه في تنمية الموارد البشرية،غير منشورة.

17- بوخريسة، بوبكر.(2010،خريف) الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، (العدد 12). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

18- بوكراع، لياس،(2003) الجزائر الرعب المقدس.ترجمة خليل أحمد خليل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار.

19-تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.

20- دليمي، عبد الحميد وآخرون.(2006). الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة. الجزائر: دار الكتاب العربي.

21-مباركية، منير.(2013).مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

22- محبوب، مراد وصولح سماح.(26،2010-27 أفريل). الريادية: الرأس المال البشري وصناعة الكفاءات الريادية. استرجعت بتاريخ 2016/08/19 من الموقع الالكتروني http://www.hrdiscussion.com/downloadfile/5433/1/1283465658/pdf

23- مصيطفى، عبد اللطيف.(2009). دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، العدد السابع.

24- سالمي، جمال. (2005،جوان). سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة. مجلة العلوم الإنسانية.(العدد8). جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر.

25- سموك، علي.(2006). إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار- عنابة.

26- علي، عبد القادر علي.(2001، أكتوبر). : أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري.المعهد العربي للتخطيط.استرجعت بتاريخ 2016/08/24 من الموقع الالكتروني http://www.arab- api.org/images/publication/pdfs/229/229_wps0108.pdf

27- فضل الله، عبد الحليم.(2014، صيف- خريف). كلفة التعليم العالي وفعاليته التنموية: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية. مجلة بحوث اقتصادية عربية،(العددان 67-68)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28- قريبي، ناصر الدين.(2015، ديسمبر). مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر- دراسة استكشافية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. (العدد الرابع)، جامعة أم البواقي- الجزائر.

29- قويد، قورين حاج.(2014، جوان). ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.(العدد 12)، جامعة الشلف – الجزائر.

30- نافز، أيوب محمد علي أحمد.(دون سنة). الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه. استرجعت بتاريخ 2016/08/20 من الموقع الالكتروني
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf